

كلمة وزير العدل الأستاذ محمد بوزبع

بمناسبة افتتاح أشغال المؤتمر الإقليمي الثاني
لبرنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية
الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة المغربية
لمناقشة مشروع تحديث النيابات العامة في الوطن العربي

الرباط، في 24 فبراير 2006

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

معالي وزير العدل للمملكة الأردنية الهاشمية ؛

السيد النائب العام لدولة قطر ؛

السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ؛

حضرات السيدات والسادة

إنه لشرف لي أن أشارك في افتتاح أشغال المؤتمر الإقليمي الثاني لبرنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة المغربية لمناقشة موضوع على قدر كبير من الأهمية مرتبط بمشروع تحديث النيابة العامة في الوطن العربي، وإنها لمناسبة للتعبير عن الشكر والتقدير لمنظمي هذا اللقاء ولترحيب بالسادة الضيوف وعلى رأسهم الأخوين معالي وزير العدل للمملكة الأردنية والسيد النائب العام لدولة قطر متمنيا للجميع إقامة رحبة في بلدهم الثاني المغرب، ولي اليقين في أن هذا اللقاء سيشكل فرصة لتبادل التجارب والخبرات الإقليمية والدولية في هذا المجال من أجل إقامة نظام قضائي متين وقوي قادر على المساهمة الفعلية والفعالة في بناء دولة الديمقراطية والمؤسسات القائمة على أسس الحق وسيادة القانون، تقوم فيه النيابة العامة بدور ريادي في حماية حقوق الإنسان وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وضمان شروط المحاكمة العادلة انطلاقا من مبدأ البراءة

هي الأصل والعمل على حماية المجتمع من الجريمة في أبعادها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

حضرات السيدات والسادة :

إن عقد هذا المؤتمر جاء في إطار التزام مسؤول من طرف الدول المشاركة من خلال عدة ندوات ولقاءات بلورت رصيذا هاما من الأفكار التطويرية كانت نبراسا لرسم كبريات التوجهات التي ستشكل مصدرا ورافدا مهمين للعديد من التعديلات والإصلاحات.

يشكل جهاز النيابة العامة في النظام القضائي المغربي مؤسسة قضائية عديدة تحتل مكانة بارزة وفعالة من خلال تنفيذ ورسم اختيارات السياسة الجنائية، والسهر على التطبيق السليم للقانون في مختلف المجالات الجنائية منها أو المدنية، وفي كل ذلك فهي مساهم أساسي في صنع الاجتهاد، والدفاع عن المصلحة العامة، وهي كتمثل المجتمع، تعتبر خير محافظ على نظامه العام وسلمه الاجتماعي وحمائته القانونية.

فأعضاء النيابة العامة في التنظيم القضائي المغربي يشكلون مع هيئة الحكم أعضاء السلك القضائي، فالدستور المغربي لم يميز بينهما فيما يتعلق بالضمانات المرتبطة بحياتهم المهنية ، بحيث يسهر المجلس الأعلى للقضاء برأسة جلالة الملك على صيانتها.

حضرات السيدات والسادة

لا شك أن اختيار موضوع تحديث النيابة العامة أمله التحديات التي تواجهها الدول في محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكافة أشكال الإجرام الأخرى لتكون هذه المؤسسة في مستوى تلك التحديات ولتقوم بما ينتظر منها من أدوار تساهم في تأمين حقوق الناس واستقرار المجتمع.

فالنيابة العامة تعتبر قاطرة لترسيخ مبادئ العدالة والحرية وذلك من خلال الوظائف والاختصاصات الموكولة إليها قانونا، ومن خلال حضورها الدائم وإصغائها وانشغالها بالإشكالات التي يطرحها المواطن.

فأمام ما شهدته ظاهرة الجريمة من تصاعد، واعتبارا لتنوع وتعقد أساليبها ودقة تنظيم شبكاتها وامتداد أنشطتها إلى ما وراء الحدود الوطنية للدول، كان لابد من مواكبة هذا التطور وذلك الامتداد بتدابير قانونية وطنية، وبذل جهود إقليمية ودولية حثيثة للحد من خطورتها ومساسها باستقرار السلم والأمن الدوليين وزعزعتها لمنظومة العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا الإطار وحرصا على نجاعة وسرعة التدخل فقد جاء قانون الإجراءات الجنائية المغربي بمقتضيات مهمة تضع بين يدي النيابة العامة وسائل جديدة للبحث عن أدلة إثبات الجريمة.

وحتى تقوم النيابة العامة بدورها كاملا في التصدي للظواهر الإجرامية وتحقيقا للفعالية اللازمة للعدالة الجنائية في إطار تعاون قضائي جاد ومثمر، فقد منح قانون المسطرة الجنائية للنيابات العامة صلاحيات إصدار

أوامر دولية بإلقاء القبض فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه في مساطر تسليم المجرمين.

حضرات السيدات والسادة

بالموازاة مع الصلاحيات والاختصاصات المذكورة أوكل المشرع المغربي للنيابة العامة مهام جديدة شكلت آليات مهمة لمكافحة الجريمة وحماية ضحاياها من خلال إيجاد مقتضيات قانونية تنحو نحو القضاء الفوري على آثار الجريمة والحفاظ على الوضعيات التي كانت قائمة قبل ارتكابها ورأب الصدع الذي يمكن أن يطال العلاقات الاجتماعية مبتغيا تحقيق الصلح بين الخصوم. هذا، فضلا عن إجراءات موازية من شأنها تلافى استمرار قيام أثر الجريمة من خلال سلطة النيابة العامة في إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه ورد الأشياء المحجوزة لمن له الحق فيها ما لم تكن محل نزاع أو لازمة لحسن سير العدالة.

وفي إطار الأدوار الجديدة التي أنيطت بالنيابة العامة دائما، وسعيا لخلق أسباب الاطمئنان إلى العدالة الجنائية تم تكريس إشراك الضحية في الوصول إلى حقوقه عبر تسوية حبية دون اللجوء إلى حكم قضائي.

كما أنه ورغبة في الحفاظ على الروابط الاجتماعية التي قد يؤدي الحكم إلى الإضرار بها بعيدا عن المصلحة العامة فقد منحت النيابة العامة صلاحيات الأمر بإيقاف سير الدعوى متى اقترن ذلك بتنازل من الطرف المتضرر مع إمكانية مواصلة الدعوى بملتمس منها كلما طرأت عناصر جديدة تمس الدعوى العمومية.

وإسهاما من النيابة العامة في تقليص وقت البت في بعض قضايا المخالفات البسيطة واختزالا للمجهودات البشرية والمادية منحت حق اقتراح أداء غرامات جزافية لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة للمخالفة خارج النظام القضائي التقليدي.

حضرات السيدات والسادة

إلى جانب الصلاحيات المهمة للنيابة العامة في المجال الجنائي - وهي صلاحيات أساسية - أوكل المشرع لهذه المؤسسة القضائية صلاحيات أخرى غير جنائية لا تقل أهمية عن سابقتها، وذلك رغبة منه في إعطائها مركزا قانونيا متميزا في مختلف مناحي الحياة الإنسانية ودفعة قوية لمعالجة مختلف الأوضاع الاجتماعية باعتبارها جهازا رسميا يسهر على حماية المصالح العامة للمجتمع.

وهكذا حرصت منظومتنا القانونية على تفعيل دور النيابة العامة في الميدان التجاري انطلاقا من أن ضبط التعامل الاقتصادي ومعالجة صعوبة المقاول و حماية الملكية الصناعية قضايا تهم الصالح العام وتستلزم تدخل النيابة العامة لحماية القانون وبالتالي حماية النظام العام الاقتصادي.

وحماية للروابط الأسرية، جعلت مدونة الأسرة من النيابة العامة طرفا أصليا في كل القضايا التي تناولتها وبذلك أصبحت العلاقات الأسرية شأنا عاما وليس شأنا خاصا بالزوج والزوجة.

حضرات السيدات والسادة

إن من السمات البارزة للقرن الواحد والعشرين الذي نعيش فيه اليوم عولمة الاقتصاد وشمولية التبادل وما ينجم عنهما من دخول الدول والأمم في صراع تنافسي ضروس، إلى جانب التطور المذهل في التكنولوجيا الحديثة، وأن مواجهة هذه التحديات تستوجب وضع نظام قضائي قادر على تكوين قاض متمكن من مناهج المعرفة ومتفاعل مع روح الحداثة لاستيعاب التطورات الاقتصادية والعلمية.

ولا أحد ينكر أن تغييرات كمية وكيفية قد حدثت في مجال التشريع الدولي، وأصبحت تتم في نطاقها العمليات التبادلية المتعددة الأطراف، تلك العمليات التي لا تعوقها الحدود الإقليمية للدول والتي لا تغير من طبيعتها ومن طبيعة مركزها القانوني القوانين المحلية. ولذلك أضحى تأهيل عضو النيابة العامة ضرورة ملحة، بإعداده إعدادا جيدا ليوكب مختلف المستجدات التشريعية والقضائية، سواء على مستوى التكوين الأساسي أو على مستوى التكوين المستمر.

إن العالم يعيش ثورة معلوماتية عظيمة، ساهمت بشكل كبير ومباشر في تطوره وحدائته وذلك باستعمال المعلومات التي غزت كل المصالح والمؤسسات العمومية منها والخصوصية، لما يقدمه هذا النظام من مزايا ومنافع لتحسين وتطوير الأداء المهني أو الوظيفي للمؤسسة أو المرفق.

فالمعلومات فرضت نفسها كمحرك جديد للتنمية الاقتصادية، مما جعلها ضرورة حتمية وليس خيارا مطروحا، تبنته العديد من القطاعات العامة والخاصة لمساهمتها الفعالة في الرفع من مستوى الأداء داخل المجتمع، والمساهمة في تحقيق تنميته الاقتصادية الشاملة. لذا كان لزاما على مرفق العدالة في بلدنا أن يستفيد من هذه الثورة المعلوماتية باستغلال هذه التكنولوجية الحديثة في الإدارة المركزية وفي المحاكم لسد حاجيات المتعاملين مع هذا المرفق من متقاضين ومساعدى القضاء ليتسم العمل بالإدارة القضائية بالدقة والضبط والسرعة والفعالية.

فاستعمال المنظومة المعلوماتية أصبح اليوم أداة فعالة للتسيير الإداري لمرفق العدالة وضرورة ملحة من أجل عقلنة تدبير مختلف مصالح الإدارة المركزية ومحاكم المملكة والمؤسسات السجنية، وهذا سيمكن لا محالة من تتبع ومراقبة المساطر والملفات، مما سيؤدي إلى تحسين الخدمات المقدمة من مرفق العدالة للمتقاضين وتمكينهم من الحصول على حقوقهم في أقرب الآجال، من خلال تبسيط الإجراءات المسطرية وتحسين طرق العمل المعقدة والتخفيف من حدة الشكليات الإدارية، ولقد تحقق بالفعل جزء هام من هذا البرنامج التحديثي بداية بالمحاكم المتخصصة ليعمم على سائر المحاكم ومن بينها مرافق النيابة العامة. لنخلص إن شاء الله من تنفيذ هذا المخطط الهام في أواسط سنة 2007.

حضرات السيدات والسادة :

لي اليقين أن المحاور المقترحة لهذا المؤتمر لها أهمية خاصة، سواء تعلق الأمر بعرض نتائج الدراسات والمشاريع التطويرية ودور مراكز الأبحاث الجنائية في دعم عمل النيابة العامة في عملية الوقاية من الجريمة وكذا في أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث سنتشكل هذه المواضيع أرضية أساسية وقاعدة صلبة للحوار المفتوح والنقاش البناء، وأنا واثق من أن مناقشتكم لهذه المواضيع، انطلاقا من تجاربكم الميدانية ستثمر أفكارا سديدة وتوصيات مهمة وستمكن من إعطاء دفعة قوية وقيمة مضافة للمشاريع التطويرية الراهنة التي تعرفها النيابة العامة.

ومن جهتنا نؤكد لكم مرة أخرى أن المملكة المغربية عازمة كل العزم على كسب رهان تحديث القضاء في جميع أبعاده ويشمل تحديث النصوص القانونية لتواكب التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب وتحديث الإدارة القضائية، وتحديث العقليات لتتقبل هذا التغيير وتكون فاعلة فيه في الممارسة والسلوك. وتأهيله لمواجهة مختلف التحديات، ويأتي في مقدمة اهتماماتنا العناية بتأهيل جهاز النيابة العامة للقيام بالمهام المنوطة به أحسن قيام كل هذا يدخل في إطار مشروع متكامل، تنفيذًا للتوجيهات النيرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي نوردها على مقتضاها كما وردت في خطاب فاتح مارس 2002 الذي يمثل المحور الجوهرى لبرنامج وزارة العدل الإصلاحى القائم على التأهيل والتحديث والتخليق والتواصل: يقول جلالته "إن قضاءا واعيا كل الوعي بحتمية هذا

الرهان ومؤهلا لاستيعاب التحولات التي يعرفها المغرب، لهو القادر وحده على رفع هذا التحدي، مواصلا ومعززا رسالته التقليدية المتمثلة في السهر على ضمان النظام العام وتأمين السلم الاجتماعي مستجيبا في نفس الوقت لمتطلبات جديدة تتمثل في ضرورة حرص القضاء على التفعيل والتجسيد الملموسين لمفهوم ومضمون بناء الديمقراطية ودولة الحق، لضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه في جميع الظروف والأحوال". (انتهى النطق الملكي السامي).

حضرات السيدات والسادة

أجدد الترحيب بجميع ضيوفنا الكرام الذين تحملوا عناء السفر ليحضروا معنا، متمنيا لهم إقامة سعيدة في بلدهم الثاني المغرب، موجها خالص تقديري وامتناني لجميع الخبراء من الشخصيات القضائية والحقوقية والمسؤولين والمدعوين الذين سيعملون على إغناء النقاش حول محاور هذا المؤتمر الذي نتمنى له كامل النجاح والتوفيق، معربا من جديد عن كامل اعتزازي وتقديري لهذه والمبادرة الطيبة المتمثلة في عقد هذا المؤتمر الهام بالمملكة المغربية، ومنوها بالمجهودات والدعم الذي نلقاه من السادة العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD شاكرا لهم هذه المبادرات العلمية الرائدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.